

شذرات التاريخ يكرر نفسه، لكن بمأساة جديدة

زياد مني

جماعياً ضد مجموعات سكانية أخرى وأحرقت ممتلكاتهم، وحتى الكتب الصادرة بلغاتهم وحرّضت عليهم، ما شجّع المتطرفين من العنصريين على مهاجمتهم والتنكيل بهم، وسنعود لهذا الموضوع في حديث لاحق.

هذه الحقيقة المغيبة أو المسكوت عنها في التاريخ الأميركي، وغيرها الكثير، لا يعرفها سوى أهل الاختصاص. لكن لو كانت السلطات الأميركية المتعاقبة إلى يومنا تعد ذلك القرار عنصرياً ومخالفاً للدستور، لا اعتذرت عما ارتكبته بحق مواطنين أميركيين وعوّضت الضحايا، ولفرضته المدارس العامة ضمن المنهاج المدرسي.

على العكس من ذلك، عندما سُئل الرئيس المنتخب دونالد ترامب عن رأيه في ذلك الاعتقال الجماعي، راوغ بالقول: على المرء الذي يريد الحكم عليه أن يكون قد عاش في تلك المرحلة. هذا التصريح الأبله، يشبه مثيله العائد للمستشار الألماني الأسبق هلموت كول الذي هاجم المعادين للنازية الذين كانوا يدينون الألمان المتعاونين مع هتلر، إذ رأى أن الذين يهاجمون المتعاونين مع النظام النازي ويطالبون بمحاكمتهم وبمعاقتهم على ما ارتكبه من جرائم بحق الأبرياء، يتمتعون بما أسماه «رأفة كونهم ولدوا متأخرين»! [كذا]. كثير من المعلقين وجدوا في ذلك التصريح المتغطرس إساءة لكل من قاوم النازية ودفع ثمن ذلك حريته بل وحتى حياته وحياة أقربائه وصك براءة لكل من تعاون مع النظام النازي الإجرامي وللتجمعات النازية الجديدة في ألمانيا.

انطلاقاً من الحقائق السابقة وتجارب «الأقليات» المرة في تاريخ الغرب الحديث، فمن غير الممكن عدّ قرار الرئيس الأميركي منع مواطني سبع دول ذات أغلبية مسلمة من دخول البلاد، عقاباً جماعياً لمجموعة محددة من البشر ذات انتماء ديني محدد، وهو ما يشي بحتمية تحول ذلك إلى نوع من الاعتقال الإداري الجماعي.

ذلك أن إدارة ترامب تدرس وضع قائمة رقمية بكافة المسلمين في البلاد وكل المعلومات عنهم. ولن نستغرب إذا أقدمت دول أوروبية تقع تحت حكم اليمين، كما في المجر وبولونيا وجمهورية التشيك ودول حوض بحر البلطيق، إضافة إلى دول أخرى تقع تحت هيمنة اليمين المتطرف مثل الهند، باتباع الخطوة ذاتها. وها هي أنغولا قد أقدمت على منع الدين الإسلامي وعملت على هدم المساجد المقامة فيها وهو أمر مستغرب من نظام عانت قياداته النظام العنصري البرتغالي لقرون، ولم نسمع أي استنكار لهذا التصرف العنصري.

على أي حال، إن قرارات الرئيس الأميركي هذه ما هي إلا مقدمة لحرب مقدسة، يتم التحضير لها، موجهة نحو الإسلام على نحو عام، وعلى كل من يختلف معه من الأميركيين. كما إنها تأجيج لمشاعر أنصاره وتحريض لهم على المجتمع الليبرالي والقيم الليبرالية التي لا بد من أن تنال مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والعلمية والثقافية، وبداية تنكيل بالقوى المعادية له.

في شهر شباط من عام 1942، إبان الحرب الأهلية الأوروبية، من منظور الانتماء الفكري وليس الجغرافي، أو لنقل: إبان الحرب الأهلية الرأسمالية، المسماة الحرب العالمية الثانية، بدأ الجيش الأميركي بتنفيذ أمر إدارة الرئيس فرانكلن روزفلت رقم 9066 الذي منح القوات المسلحة بإعلان أي قطعة أرض منطقة عسكرية وطرد من فيها من سكان.

قيل وقتها إن الأمر كان محايداً ولم يستهدف أي طرف محدد، لكن الحقيقة أن المقصود بذلك الأمر كانوا الأميركيين من أصول يابانية الذين قطنوا منطقة تقع على الساحل الغربي للولايات المتحدة.

القوات العسكرية التي كلفت بتنفيذ القرار لم تسمح للسكان وقتها باصطحاب أي شيء سوى ما بمقدورهم حمله من أغراض شخصية. ولم يسمح للأطفال حتى باصطحابهم حيواناتهم الأليفة المحببة.

ذلك القرار العنصري، نال أكثر من مئة وعشرين ألف نسمة من الأميركيين من أصول يابانية جرى توزيعهم على معسكرات اعتقال أو سجون في مختلف أنحاء البلاد.

الحقيقة أنّ القسم الأكبر من المعتقلين الإداريين كانوا من التابعة الأميركية، وأن معظمهم لا يعرفون وطنهم الأصلي، ولم يزوروه إطلاقاً، وآبائهم أو أجدادهم، كانوا، مثل بقية سكان القارة الأميركية، من المهاجرين الباحثين عن وطن جديد.

إضافة إلى ما سبق، تعسفية ذلك القرار التنفيذي العنصري للرئيس الأميركي تتضح كذلك في حقيقة أنه لم تتم إدانة أي من المعتقلين بأي تهمة (تجسس أو تخريب)، بل لم توجه أصلاً أي تهمة أمنية إلى أي منهم. لذا نجد أن الإدارة الأميركية وقتها لم تقدم أي دليل أو مسوغ لقرارها العنصري الإجرامي.

انطلاقاً من حقيقة غياب أي مسوغ «أمني» لتصرف إدارة روزفلت، فمن الصحيح الانطلاق من أن مسببه هو ميل المؤسسة الحاكمة لإشاعة الإرهاب بين صفوف «الأقليات» أيّاً كان انتماؤها القومي أو الديني أو غير ذلك. لقد كان قراراً عنصرياً ينطلق من نظرة استعلاء تجاه الآخر واحتقاره وتجريده من إنسانيته.

إن إطلاق أحكام تعد مجمل جماعة محددة من البشر بأنها مصدر خطر على «الأمن القومي»، سيقود حتماً إلى شرعنة الدولة الأمنية، وهذا حدث ويحدث في الولايات المتحدة التي تعد نفسها الاستثناء وتطلق على نفسها الاستثناء الأميركي (the american exception)، والمقصود بذلك أن السلطة التنفيذية محكومة بمجموعة من الضوابط القانونية التي تقيد أي محاولة للإدارة بالتفرد بالقرارات والخروج عن الدستور، وهي لا تتوافر في أي نظام رأسمالي آخر، والمقصود هنا أوروبا.

هذا «الاستثناء الأميركي»، وهو موضوع قائم بذاته، لم يكن الأول إذ سبق لواشنطن أن شرعنت في القرن العشرين هوساً

واضح وقتها، وهو زيادة فعالية الحزب وترشيقة (Getty: 1985، p21).

وهنا يذكر كغانوفيج أنه بين 1930 و1933 قفز عدد المدارس الحزبية المسؤولة عن إعداد وتنقيف الكادر الحزبي من 52 ألف مدرسة إلى 200 ألف، بينما ارتفع عدد الطلبة من مليون حزبي إلى 4,5 مليون. وتضاعفت أعداد المروجين (propagandists) لدى الحزب في عام 1933، خمسة مرات عما كان لديهم في عام 1928 شكل العمال حوالي 51% منهم مقابل 8% عام 1928.

كانت هذه عملية واعدة وضخمة ولكن ظلت الأمية السياسية مشكلة كبيرة بالنسبة إلى القيادة البلشفية في موسكو، فاشتكى إيان ردتوتاك (Ian Rudzutak) (رئيس مجلس مفوضية الإدارة المركزية) من حقيقة أنّ ما بين 32-60% من الأعضاء لا يقرؤون الصحافة الحزبية. وألقى كغانوفيج باللوم على السكرتاريات المحلية لفروع الحزب لإهمالهم التنقيف الحزبي وجرى «تطهير» أو كنس بعض هذه القيادات المحلية خارج الحزب أو إزاحتهم عن مناصبهم القيادية حيث وصلت النسبة في بعض المناطق إلى 42% (Getty: 1985، p22).

كيف كان يتم التطهير

جرت أربع عمليات «تطهير» كبرى في الاتحاد السوفياتي وذلك عام 1919، 1929، 1933، 1934، و1935. وبالعكس ما يشاع في الغرب لم تكن تجري بأجواء من الإرهاب والقمع. بل كان يعلن عنها في الصحف وباستثناء عام 1919 فقد كان يشرف عليها في كل مرة جهاز منتخب من المؤتمر الحزبي العام ومنفصل عن سلطة اللجنة المركزية ويسمى TsKK. وعند حصول «التطهير» كان يؤتى بالعضو أمام مفوضية الحزب مكونة من ثلاث أعضاء كبار وممثل عن TsKK، ومسؤول العضو في الخلية أو الفرع ممن يعرفه شخصياً. وحين يتخذ القرار بـ«تطهير» العضو أي طرده من الحزب فإنه يصبح أمام خيارين، إما الاستخفاف (وفي سجلات الحزب العديد من الحالات الناجحة)، أو الرضوخ للقرار المتخذ بحقه عبر إكمال حياته كمواطن خارج الحزب. إلا أن ما كان يحصل في الحقيقة هو أن غالبية قرارات الفصل التي اتخذت بحق من أدينوا بالتقصير في عملهم الحزبي والسكر والفساد وقضايا أخلاقية أو بيروقراطية أخرى، كان يتم الاحتياط عليها عبر قيام المفصولين بتزوير بطاقات عضويتهم وتغيير أماكن سكنهم أو أسمائهم ومن ثم العودة إلى صفوف الحزب. كما أن بعض هؤلاء كانوا يلجؤون لتنظيف سجلهم السابق عبر العمل في إحدى المنشآت الصناعية وتقديم أنفسهم من جديد كعمال، وإن حدث وكان لدى بعض هؤلاء حظ من الثقافة، فإن احتمالية صعودهم في الهرمية الحزبية لاستلام مراكز قيادية تصبح واردة، وذلك من دون علم اللجان المركزية حتى يتم كشف أمرهم. لتجري عملية إقصائهم مرة أخرى إلى خارج الحزب. لذلك فقد جرى اكتشاف وإن بعد مدة طويلة أن 5/4 من الأعضاء الذين تم تطهيرهم (أو كنسهم) من الحزب عادوا وانضموا إليه تحت مسميات أو القاب مختلفة ولكن بمقاطعات جديدة (Getty: 1985، p34).

ومن الظواهر السلبية التي نشأت وتفشّت على نطاق واسع ما اصطلاح على تسميته بـ«الأعضاء الفضائيين» على قوائم الحزب. ففي إحدى المحافظات اختفى 13% من هؤلاء الأعضاء من دون أن يتركوا أي أثر ولم يعرف عنهم شيء يوماً وذلك في عام 1933. وبعدها بعام اكتشف أن هناك قرابة 50 ألف عضو «فضائي» في سجلات الحزب ولم يعرف عنهم ما إذا ماتوا أم أنهم لم يكونوا أصلاً موجودين، وبعدها بعام عاد هذا الرقم ليرتفع بشكل كبير من جديد. أما بالنسبة إلى مدينة كبيرة مثل لينينغراد فقد جرى اكتشاف أن قرابة نصف البطاقات الحزبية مزورة أو غير صالحة (Getty: 1985، p33).

(1) Hobsbawm, Eric (2011). On History. Hachette UK. p. Chapter 19

* كاتب عراقي

مرة كما يقول «جيتيت كلمة (chiska) أي كنس أو تنقية أو تطهير لوصف المحاكمات السياسية ومعاقبة المعارضين. ولنفهم طبيعة الأحزاب اليسارية المعارضة للنظام القيصري قبل الثورة علينا العودة لتفسير لينين للحزب. فالحزب عند لينين وبالعودة لكتابات عام 1902 يشير إلى أن قبول أي عضو في صفوف «البلاشفة» يحتم عليه أولاً المشاركة بالعمل الحزبي، وأن يكون منضبطاً وصارماً في تنفيذه للأوامر، وممارسته لمهامه بسرية بين منظمات العمال، وهو الذي جعل لينين شديد الحذر والحساسية في قبول الأفراد في صفوف حزبه. وكان التطهير بمعنى (chiska) أي العزل أو الفصل من الحزب شائعاً لدى كل أحزاب اليسار وغيرها. وللعلم كان «المناشفة» وقتها يدرجون في عضويتهم الحزبية من تبرع بماله، أو وافق على برنامجهم وصوت له ويرون هذه الأمور كغيلة بأن تجعل الشخص المعني «منشفاً» أو اشتراكياً ديمقراطياً.

ولكن بعد ثورة أكتوبر تضاعف عدد البلاشفة 20 مرة فقفز الرقم بين 1917-1921 لـ576,000 عضو. وهو رقم كبير لحزب ناشئ قد وصل لتوه إلى السلطة. ولكن مرور الاتحاد السوفياتي بثلاث محطات كبيرة في تاريخه، غير شكل شروط العضوية. ففي المرحلة الأولى فتحت أبواب الحزب لكل من هبّ ودبّ للانخراط في صفوفه، وهو الأمر الذي شكته منه صحيفته الرسمية (برافدا) عام 1918. وهذه المحطات هي الحرب الأهلية (1917-1922)، والتجمع الاشتراكي الزراعي أو ما يسمى بالأدبيات الماركسية العربية «مزارع الملكية الجماعية» في فترة 1928-1940، وخطط التصنيع السريعة (1938-1928).

ومع اندلاع الحرب الأهلية شجعت اللجنة المركزية المواطنين على الالتحاق بالحزب وحينها لم تكن هناك إمكانية لفحص قوة ثقافة وولاء وحسن أخلاق الأعضاء فلقد كانت الأمة السوفياتية تعيش حالة تقرير مصير ولا يمكن أن تحل مشاكلها من دون فتح باب العضوية لأكثر عدد ممكن من الجماهير. غير أن انشغال القادة الحزبيين بإدارة المشاريع الصناعية والإدارية بشكل مباشر أضعف دورهم التوعوي والتنقيفي والتدريبي وفقدوا السيطرة على الحزب بسبب تضخمه حيث انضم بين عامي 1929-1931 قرابة 1,8 مليون عامل وفلاح. وقد وصف تقرير اللجنة المركزية الأغلبية الساحقة لهؤلاء بالأميين سياسياً فهم من الأعضاء الجدد ممن لا يعرفون شيئاً عن الحزب وتاريخه ومبادئه. وهذا ما دفع سكرتير اللجنة المركزية آل ام كاغانوفيج (L. M. Kaganovich) في حينه لأن يلقي كلمة اشتكى فيها من مشاكل المنظمات الحزبية التنظيمية وعزا السبب في ذلك للسماح لأي كان بالحصول على عضوية الحزب بداعي خلق مجتمع ماركسي جديد وذلك تحديداً في فترة 1928 - 1932. وعلينا أن لا ننسى أن «البلاشفة» ينتمون أيضاً إلى التراث الأوروبي الغربي الذي سعى لخلق «الإنسان الجديد»، وكانت الطريقة الوحيدة لعمل ذلك من وجهة نظر البلاشفة في بداية عهدهم بالحكم هي بفتح باب الحزب أمام كل الفلاحين والعمال. فالحزب كان يسعى «ليجرب، ويدرب ويثبت» الجماهير في صفوفه قبل أي شيء.

وهنا يقترح كغانوفيج «تطهير» الحزب من هؤلاء وإعادة تأهيل وتنقيف الباقي. وكان التعبير الذي استخدمه كغانوفيج هو مصطلح chiska وذلك في عام 1933 والهدف

”

يجادل «جيتي» بأن
من الصعب على الاتحاد
السوفياتي أن يكون
شموياً في الثلاثينيات

“